

MAR 22 1917

S. E. STECHERT & Co.
Alfred Harmer
New York

Tauziyah, muhammad ibn Kaizim al-
" I ghāthat al-lahfān fī hukm
ṭalāḥ al-ghaḍbān.

893.799

J32

Yahuda
531

كِتَاب

اغاثة اللفان

« في »

حكم طلاق الغضبان

﴿ تأليف ﴾

﴿ الامام شيخ الاسلام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية ﴾

﴿ رحمه الله تعالى ﴾

قل عن اصل مخطوط عام ٨٨٥ يد :

﴿ محمد بن عبدالله بن هشام الانصاري ﴾

« من المكتبة القاسمية بدمشق »

وقد عني بتصحيحه وتخريج احاديثه وتعليق حواشيه :

﴿ الاستاذ الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

ووقف على نصحيح طبعه :

حَسْبُنَا وَصَفِيٌّ

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

81

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الحكيم الكريم، العلي العظيم، والسميع العليم، الرؤوف الرحيم،
الذي أسبغ على عباده النعمة، وكتب على نفسه الرحمة، وضمن الكتاب
الذي كتبه أن رحمته تغلب غضبه، فهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، كما
هو أشد فرحا بتوبة التائب من الفارق لراحلة التي عليها طعامه وشرابه
في الأرض المهلكة إذا وجدها، وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك
له رب العالمين، وأرحم الراحمين، الذي تعرف إلى خلقه بصفاته وأسمائه،
وتحبب إليهم باحسانه وآلائه، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي ختم به
النبيين، وأرسله رحمة للعالمين، وبعثه بالحنيفية السمحة والدين المهيمن على كل
دين، فوضع به الآصار والأغلال، وأغنى بشريعته عن طرق المكرو والاحتيال،
وفتح لمن اعتصم بها طريقا واضحا ومنهجا، وجعل لمن تمسك بها من كل
ماضاق عليه فرجا ومخرجا، فعند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة والرحمة،
وعند غيره الشدة والنقمة، فما جاءه مكروب الا وجد عنده تفرج كربته،
ولا لفنان الا وجد عنده اغانة لهفته، فما فرق بين زوجين الا عن وطر
واختيار، ولا شنت شمل محبين الا عن ارادة منهما وإيثار، ولم يخرب
ديار المحبين بطلط اللسان، ولم يفرق بينهم بما جرى عليه من غير قصد

الانسان، بل رفع المؤاخذه بالكلام الذي لم يقصده المتكلم بل جرى على لسانه بحكم الخطأ والنسيان أو الاكراه والسبق على طريق الاتفاق فقال فيما رواه عنه أهل السنن من حديث عائشة أم المؤمنين « لا طلاق ولا عتاق ^(١) في اغلاق » رواه الامام احمد وابو داود وابن ماجه ^(٢) والحاكم في صحيحه وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ^(٣) قال ابو

(١) بفتح العين مصدر عتق العبد خرج عن الرق

(٢) بسكون الهاء وصلا ووقفا

(٣) هذا الحديث وان لم يخرجه البخاري لعدم مجيئه على شرطه إلا أنه أشار اليه في كتاب الطلاق تحت ترجمة : باب الطلاق في الاغلاق والكراه والسكران والمجنون وامرها والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم : الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى . اه وكل ما علقه البخاري أو أشار اليه يدل على أن له أصلا عنده ينبغي للفقهاء اعارته النظر الدقيق وليس كالذي لم يعلقه ولم يشير اليه كما لا يخفى وقد اشتهر عن البخاري كمال فقهه ودقة نظره وقوة استنباطه وعلمه كما ترى في ترجمته هذه فانه عدل عن الاستدلال على عدم وقوع طلاق الغضبان بحديث الاغلاق لنظر ما فيه عنده الى الاستدلال بحديث النية على عدم وقوعه لان هذا الحديث هو الكلي الاعظم في ابواب من الشريعة ولذا قال الحافظ ابن حجر تحت ترجمة البخاري المذكورة ما مثاله : اشتملت هذه الترجمة على احكام يجمعها ان الحكم انما يتوجه على العاقل المختار العاقل الذي لا يشمل ذلك الاستدلال بالحديث لان غير العاقل المختار لا نية له فيما يقول أو يفعل وكذلك الغايط والناسي والذي يكره على الشيء . اه . وعليه فان مذهب البخاري يتفق مع مذهب من قال بعدم وقوع طلاق الغضبان ما لا وان اختلفا مأخذاً واستدلالا - سنة المجتهدين الاجتهاد المطلق - على أن حديث الاغلاق بما قام على كون معناه =

داود «في غلاق»^(١) ثم قال: والغلاق اظنه الغضب. وقال حنبل: سمعت
أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يقول: هو الغضب. ذكره الخلال أبو بكر
عبد العزيز ولفظ أحمد: يعني الغضب.

قال أبو بكر سألت أبا محمد وابن دريد وأبا عبد الله وأبا طاهر النحويين عن
قوله «لا طلاق ولا عتاق في اغلاق» قالوا يريد الاكراه لانه اذا أكره انطلق
عليه رأيه. ويدخل في هذا المعنى المبرسم^(٢) والمجنون فقلت لبعضهم والغضب
ايضا فقال ويدخل فيه الغضب لان الاغلاق وجهان احدهما الاكراه
والآخر ما دخل عليه مما يتغلق به رأيه عليه. وهذا مقتضى تبويب البخاري

= معقولا من الوجوه الآتية في هذا الكتاب التي كادت تقرب من الثلاثين صار
من الصحيح لغيره وهو قسم الصحيح لذاته. والصحيح لغيره ما صحح لأمر أجنبي عن
السند قال ابن الحصار: قد يعلم الفقيه - المجتهد - صحة الحديث اذا لم يكن في
سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله أو بعض اصول الشريعة فيحمله ذلك على
قبوله والعمل به.

(١) بغير الف في اوله قال ابن حجر: وحكى البيهقي انه روي على الوجهين
والغلاق رأيت في نسخة جيدة من سنن أبي داود مضبوطة بكسر الفين المعجمة
ولعله مصدر غلقه لما فيه من المغالبة فان الغضب يغالبه وانظر هل يصح فتحها على
ان الاصل غلق فتحتين وهو الضجر والغضب كما قاله المطرزي ثم زيدت الالف
اشياء كما في متزاح وقوله: أعوذ بالله من العقرب، وقرأ الحسن وابن هرمز
«واعتدت لمن متكاء» على وزن مفتعال كما نقله شراح الشافعية في بحث استكان
من أوائلها، فلتحرر الرواية

(٢) الرسام بالكسر علة يهذى فيها، برسم بالضم فهو برسم

فانه قال في صحيحه : باب الطلاق في الاغلاق والكره ^(١) والسكران
والجنون ، يفرق بين الطلاق في الاغلاق وبين هذه الوجوه ، وهو ايضا
مقتضى كلام الشافعي فانه يسمي نذر اللجاج والغضب عيّن التلق ونذر التلق
هذا اللفظ يريد به نذر الغضب وهو قول غير واحد من أئمة اللغة ^(٢)
والقول بموجبه هو مقتضى الكتاب والسنة وأقوال الصحابة
والتابعين وأئمة الفقهاء ومقتضى القياس الصحيح والاعتبار وأصول الشريعة
(أما الكتاب) فن وجوه (أحدها) قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله
باللغو في إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » قال ابن جرير في
تفسيره حدثنا ابن وكيع (ثنا) مالك بن اسماعيل عن خاله عن عطاء بن رستم
عن ابن عباس قال : لغوا المين ان تحلف وأنت غضبان . حدثنا ابن حميد
(ثنا) يحيى بن واضح (ثنا) أبو حمزة عن عطاء عن طاووس قال : كل يمين حلف
عليها رجل وهو غضبان فلا كفارة عليه فيها لقوله « لا يؤاخذكم الله باللغو في

-
- (١) قال الحافظ ابن حجر : هو في النسخ بضم الكاف وسكون الراء وفي عطنه
على الاغلاق تصريح بأنه يذهب الى أن الاغلاق هو الغضب
(٢) اعلم ان من فسره بالغضب فسر به بلازمه أو بمساويه كقول ابن الاثير
الغلق ضيق الصدر وقلة الصبر . رجل غلق ككتف : سبي الخلق ، وقال ابو بكر
كثير الغضب ، وقبل ضيق الخلق العسر الرضا وقد أغلق فلان اذا أغضب فغلق
غضب واحتد وقال الليث يقال : احتد فلان فغلق في حديثه أي نشب وهو مجاز
نقله الزبيدي في شرح القاموس ، وفي اساس البلاغة للزمخشري : غلق احتد فنشبت
في حديثه وأغلق عليه اذا ضيق وأكره ومنه : لا طلاق في اغلاق

إيمانكم» ^(١) وهذا أحد الأقوال في مذهب مالك ^(٢) أن لغو اليمين هو اليمين في الغضب وهذا اختيار أجل المالكية وأفضلهم على الإطلاق وهو القاضي إسماعيل بن إسحاق فإنه ذهب إلى أن الغضبان لا تنعقد يمينه ^(٣) ولا تنافي بين هذا القول وبين قول ابن عباس وعائشة أن لغو اليمين هو قول الرجل

(١) تنمة كلام ابن جرير : وعلة من قال هذه المقالة - أي أن اللغو من الإيمان التي يحلف بها صاحبها في حال الغضب على غير عقد قلب ولا عزم - ما حدثني به أحمد بن منصور المروزي قال ثنا عمر بن يونس اليماني قال ثنا سليمان بن أبي سليمان الزهري عن يحيى بن أبي كثير عن طاووس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يمين في غضب » اهـ وأخرجه الدارقطني كما يستدركه

(٢) قال صدر الدين في رحمة الأمة : وقال الشافعي : لغو اليمين مالم يقصده وإنما يتصور ذلك عنده في قوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والغضب والعجاج من غير قصد سواء كانت على ماض أو مستقبل وهي رواية عن أحمد . اهـ

(٣) قال المؤلف في اعلام الموقعين : قال الامام أحمد في رواية حنبل : الاغلاق هو الغضب وكذلك فسرهُ ابو داود وهو قول القاضي إسماعيل بن إسحاق أحد أئمة المالكية ومقدم فقهاء أهل العراق منهم وهي عنده من لغو اليمين أيضاً فأدخل يمين الغضبان في لغو اليمين وفي يمين الاغلاق وحكاها شارح احكام عبد الحق عنه وهو ابن بزيمة الاندلسي قال وهذا قول علي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة أن الأيمان المنعقدة كلها في حال الغضب لا تنضم وفي سنن الدارقطني بإسناد فيه لين من حديث ابن عباس رفعه « لا يمين في غضب ولا عتاق فيما لا يملك » وهو وإن لم يثبت رفعه فهو قول ابن عباس وقد فسر الشافعي « لاطلاق في اغلاق » بالغضب وفسره به مسروق ، فهذا مسروق والشافعي وأحمد وأبو داود والقاضي إسماعيل كلهم فسروا الاغلاق بالغضب وهو من أحسن التفسير لان الغضبان قد أغلق عليه باب القصد بشدة غضبه . اهـ وله تنمة تفصيلها ما حوته هذه الرسالة الغراء

لا والله وبلى والله وقول عائشة وغيرها أيضا: انه عين الرجل على الشيء
يمتقده كما حلف عليه فيتبين بخلافه. فان الجميع من لغو اليمين والذي فسر
لغو اليمين بأنها عين الغضب يقول بأن النوعين الآخرين من اللغو وهذا
هو الصحيح فان الله سبحانه جعل لغو اليمين مقابلا لكسب القلب ومعلوم
ان الغضب والحالف على الشيء يظنه كما حلف عليه والقائل لا والله وبلى
والله من غير عقد اليمين لم يكسب قلبه عقد اليمين ولا يقصدها والله سبحانه
قد رفع المؤاخذة بلفظ جرى على اللسان لم يكسبه القلب ولا يقصده فلا
تجوز المؤاخذة بما رفع الله المؤاخذة به بل قد يقال لغو الغضب اظهر من
لغو القسمين الآخرين لما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى

فصل

(الوجه الثاني) من دلالة الكتاب قوله سبحانه «ولو يجعل الله للناس
الشر استعجالهم بالخير لقضي اليهم أجلهم فنذر الذين لا يرجون لقاءنا في
طغيانهم يعمهون» وفي تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد: هو قول الانسان
لولده وماله اذا غضب عليهم اللهم لا تبارك فيه والعنه «فلو يجعل لهم
الاستجابة في ذلك كما يستجاب في الخير لا هلكهم
انتهى الغضب مانعا من انعقاد سبب الدعاء الذي تأثيره في الاجابة
اسرع من تأثير الاسباب في احكامها فان الله سبحانه يجيب دعاء الصبي
والسفيه والمبرسم ومن لا يصح طلاقه ولا عقوده فاذا كان الغضب قد
منع كون الدعاء سببا لان الغضب لم يقصده بقلبه فان عاقلا لا يختار اهلاك
نفسه وأهله وذهاب ماله وقطع يده ورجله وغير ذلك بما يدعو به فاقتضت

رحمة العزيز العليم أن لا يؤاخذ به بذلك ولا يجيب دعاءه لانه عن غير قصد منه بل الحامل له عليه الغضب الذي هو من الشيطان

(فان قيل) ان هذا يقتضى عليكم بالحديث الذي رواه ابو داود ^(١) عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لا تدعوا على أولادكم ولا على أموالكم ولا تدعوا على خدمكم لئلا توافقوا من الله ساعة لا يسأل فيها شيئا الا أعطاه»

(قيل) لا تنافي بين الآية والحديث فان الآية اقتضت الفرق بين دعاء المختار ودعاء الغضبان الذي لا يختار مادعا به والحديث دل على ان لله سبحانه أوقاتا لا يرد فيها داعيا ولا يسأل فيها شيئا الا أعطاه فنهى الأمة ان يدعو احدهم على نفسه أو أهله أو ماله خشية ان يوافق تلك الساعة فيجانب له ولا ريب ان الدعاء بالشر كثير اما يجلب الدعاء بالخير ^(٢) والانسان يدعو على غيره ظلما وعدوانا مع ذلك فقد يستجاب له ولكن اجابة دعاء الخير من صفة الرحمة واجابة ضده من صفة الغضب والرحمة تغلب الغضب والمقصود ان الغضب مؤثر في عدم انعقاد السبب في الجملة ومن هذا قوله تعالى «ويدعو الانسان بالشر دعاءه بالخير وكان الانسان عجولا» وهو الرجل يدعو على نفسه وأهله بالشر في حال الغضب

فصل

(الوجه الثالث) قوله تعالى «ولما رجع موسى الى قومه غضبان أسفا

(١) ورواه مسلم ايضا كما في رياض الصالحين

(٢) كذا في الاصل

قال بئسما خلقتوني من بعدي اعجلتم أمر ربكم والقي الألواح واخذ برأس
 اخيه يحرقه اليه، قال ابن أمّ أن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني فلا تشمت
 بي الأعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين» ووجه الاستدلال بالآية أن موسى
 صلوات الله عليه لم يكن لياقي ألواح كتبها الله تعالى فيها كلامه من على رأسه
 الى الأرض فيكسرهما اختياراً منه لذلك ولا كان فيه مصلحة لبني اسرائيل
 ولذلك جره بلحيته ورأسه وهو أخوه وإنما حمله على ذلك الغضب فعذره
 الله سبحانه به ولم يعتب عليه بما فعل اذ كان مصدره الغضب الخارج عن
 قدرة العبد واختياره فالتولد عنه غير منسوب الى اختياره ورضاه به

يوضحه (الوجه الرابع) وهو قوله «ولما سكنت عن موسى الغضب
 أخذ الألواح» فعدل سبحانه عن قوله سكن الى قوله «سكنت» تزيلاً
 للغضب منزلة السلطان الأمر الناهي الذي يقول لصاحبه افعل لا تفعل
 فهو مستجيب لداعي الغضب الناطق فيه المتكلم على لسانه فهو أولى بأن
 يعذر من المكره الذي لم يتسلط عليه غضب يأمره وينهاه كما سيأتي تقريره
 بعد هذا ان شاء الله واذا كان الغضب هو الناطق على لسانه الأمر الناهي
 له لم يكن ما جرى على لسانه في هذا الحال منسوباً الى اختياره ورضاه فلا
 يتم عليه اثره

(الوجه الخامس) قوله تعالى «واما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ
 بالله» في ثلاثة مواضع من القرآن وما يتكلم به الغضب في حال شدة غضبه
 من طلاق أو شتم ونحوه هو من نزغات الشيطان فانه يلجئه الى ان يقول
 ما لم يكن مختاراً لقوله فاذا سري عنه علم ان ذلك من لقاء الشيطان على

أسانه مما لم يكن برضاه واختياره والغضب من الشيطان وأثره منه كما في الصحيح أن رجلين استبأ عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى أخرج أحدهما وانتفعت أوداجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم «إني لا أعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» وفي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الغضب من الشيطان وإن الشيطان من النار وإنما تطفأ النار بالماء فإذا غضب أحدكم فليتوضأ» وإذا كان هذا السبب وأثره من الجاء الشيطان لم يكن من اختيار العبد فلا يترتب عليه حكمه

فصل

فأما دلالة السنة فمن وجوه^(١) أحدها حديث عائشة المتقدم وهو قوله «لا طلاق ولا عتاق في اغلاق» وقد اختلف في الاغلاق فقال أهل الحجاز هو الاكراه، وقال أهل العراق هو الغضب، وقالت طائفة هو جمع الثلاث بكلمة واحدة، حكى الأقوال الثلاثة صاحب كتاب مطالع

(١) ذكر من وجوه دلالة السنة ثلاثة وبقي رابع وهو «الاعمال بالنية» الذي استدل به البخاري على عدم وقوع طلاق الغضبان كما تقدم نقل عبارته وكلام ابن حجر في شرحها وقد أشار إليه في الوجه التاسع الآتي (ووجه خامس) وهو حديث ابن عباس مرفوعاً «لا يمين في غضب» أخرجه ابن جرير والدارقطني كما حكيناه قبل (ووجه سادس) وهو حديث «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله» رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال غريب ضعيف والمغلوب على عقله وإن فسره بالسكران إلا أنه يتناول الغضبان أيضاً بل هو أولى كما ستره للمصنف موضعاً في الوجه الثاني من ترجمة (فصل وأما آثار الصحابة)

الانوار، وكان الذي فسر به بجمع الثلاث أخذه من التعليل وهو ان المطلق غلّق طلاقه كما يغلق صاحب الدين ماعليه وهو من غلّق الباب فكأنه أغلق على نفسه باب الرحمة بجمعه الثلاث فلم يحمل له الشارع ذلك ولم يملكه اياه رحمة به انما ملكه طلاقاً يملك فيه الرجعة بعد الدخول وحجر عليه في وقته ووضعه وقدره فلم يملكه اياه في وقت الحيض ولا في وقت طهر جامعها فيه ولم يملكه ان يبينها بغير عوض بعد الدخول فيكون قد غير صفة الكلام وهذا عند الجمهور فلو قال لها أنت طالق طلقة لا رجعة لي فيها أو طلقة بائنة لنا ذلك وثبتت له الرجعة ، وكذلك لم يملكه جمع الثلاث في مرة واحدة بل حجر عليه في هذا وهذا وكان ذلك من حجة من لم يوقع الطلاق المحرم ولا الثلاث بكلمة واحدة ^(١) لانه طلاق محجور على صاحبه شرعاً وحجر الشارع يمنع نفوذ التصرف وصحته كما يمنع نفوذ التصرف في المقود المالية فهذه حجة من أكثر من ثلاثين حجة ذكروها على كلام وقوع الطلاق المحجور على المطلق فيه ،

والمقصود ما هنا ان هؤلاء فسروا الاغلاق بجمع الثلاث لكونه أغلق على نفسه باب الرحمة الذي لم يغلقه الله عليه الا في المرة الثالثة (وأما الآخرون) فقالوا الاغلاق مأخوذ من اغلاق الباب وهو ارتاجه واعطاقه فالامر المغلق ضد الامر المنفرج والذي أغلق عليه

(١) يرى الواقف على كتاب زاد المعاد واغاثه اللفان الكبرى واعلام الموقعين ادلة ذلك وحججها سابقة الذيل واسعة الاطراف فمن اراد التوسع فعليه بمراجعتها وكلها للامام المؤلف مطبوعة بحمده تعالى متداولة

الامر ضد الذي فرج له وفتح عليه فالمكره ^(١) الذي أكره على أمر إن لم يفعله والاحصل له من الضرر ما أكره عليه - قد أغلق عليه باب القصد والارادة لما أكره عليه فلا غلق في حقه بمعنى اغلاق ابواب القصد والارادة ^(٢) فلم يكن قلبه منفتحاً لارادة القول والفعل الذي أكره عليه ولا لاختيارهما فليس مطلق ^(٣) الارادة والاختيار بحيث ان شاء طلق وان شاء لم يطلق وان شاء تكلم وان شاء لم يتكلم بل أغلق عليه باب الارادة الا للذي قد أكره عليه ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم «لا يقل احدكم اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت ولكن ليحزم المسألة فان الله لا يمكره له ^(٤)» فيين النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يفعل الا اذا شاء بخلاف المكره الذي يفعل ما لا يشاؤه فانه لا يقال يفعل ما يشاء الا اذا كان مطلق الدواعي وهو المختار، وأما من ألزم بفعل معين فلا - ولهذا يقال المكر غير مختار ويحمل قسم المختار لا قسماً منه، ومن سماه مختاراً فانه يعني ان له ارادة واختياراً بالقصد الثاني فانه يريد الخلاص من الشر ولا خلاص الا بفعل ما أكره عليه فصار مراداً له بالقصد الثاني لا بالقصد الاول والفضيان الذي يمنعه الفضب من معرفة ما يقول وقصده فهذا من اعظم الاغلق وهو في هذا الحال بمنزلة المبرسم والمجنون والسكران بل اسوء حالا من السكران لان السكران لا يقتل نفسه ولا يلقى ولده من علو والفضيان يفعل ذلك، وهذا لا يتوجه فيه نزاع انه لا يقع طلاقه، والحديث يتناول هذا القسم قطعاً

(١) مبتدأ خبره قد أغلق عليه الخ (٢) خبر ليس (٣) دواه البخاري عن أبي هريرة

وحينئذ فنقول الغضب ثلاثة أقسام^(١) (أحدها) أن يحصل للإنسان مبادئه وأوثله بحيث لا يتغير عليه عقله ولا ذهنه ويعلم ما يقول ويقصده فهذا لا إشكال في وقوع طلاقه وعتقه وصحة عقود ولا سيما إذا وقع منه ذلك بعد تردد فكره

(القسم الثاني) أن يبلغ به الغضب نهايته بحيث ينطلق عليه باب العلم والارادة فلا يعلم ما يقول ولا يريد به هذا لا يتوجه خلاف في عدم وقوع طلاقه كما تقدم والغضب غول العقل فإذا اغتال الغضب عقله حتى لم يعلم ما يقول فلا ريب أنه لا ينفذ شيء من أقواله في هذه الحالة فإن أقوال المكاف إنما تنفذ مع علم القائل بصدورها منه ومعناها وإرادته للتكلم بها (فالأول) يخرج النائم والمجنون والمبرسم والسكران وهذا الغضبان (والثاني) يخرج من تكلم باللفظ وهو لا يعلم معناه البتة فإنه لا يلزم مقتضاه (والثالث) يخرج من تكلم به مكرها وإن كان عالما بمعناه

(والقسم الثالث) من توسط في الغضبان بين المرتبتين فتعدي مبادئه ولم ينته إلى آخره بحيث صار كالمجنون فهذا موضع الخلاف ومحل النظر والادلة الشرعية تدل على عدم نفوذ طلاقه وعتقه وعقوده التي يعتبر فيها الاختيار والرضا وهو فرع من الإغلاق كما فسره به الأئمة وقد

(١) بهذا التقسيم يرد على ابن المراتب حيث قال: الإغلاق حرج النفس وليس كل من وقع له فارق عقله ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه كنت غضبانا، قلله الحافظ في فتح الباري ووجه الرد أن الغضب ليس على إطلاقه كما فهمه والمرء يدب في ذلك كما حققه المؤلف في الوجه الحادي عشر والرابع عشر ومواضع آخر

ذكرنا دلالة الكتاب على ذلك من وجوه

(وأما دلالة السنة) فمن وجوه (أحدها) حديث عائشة وقد

تقدم ذكر وجه دلالة

(الثاني) ما رواه أحمد والحاكم في مستدركه من حديث عمران بن

حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا نذر في غضب وكفارة

كفارة يمين» ^(١) وهو حديث صحيح وله طرق، وجه الاستدلال به

أنه صلى الله عليه وسلم ألغى وجوب الوفاء بالنذر إذا كان في حال الغضب

مع أن الله سبحانه وتعالى أثني على الموفين بالنذور وأمر النبي صلى الله

عليه وسلم الناذر لطاعة الله بالوفاء بنذره وقال «من نذر أن يطيع الله فليطعه

ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه» ^(٢) فإذا كان النذر الذي أثني الله على

من أوفى به وأمر رسوله بالوفاء بما كان منه طاعة قد أثر الغضب في

انقاده ليكون الغضبان لم يقصده وإنما حمله على بيانه الغضب فالطلاق

بطريق الأولى والآخرى (فان قيل) فكيف رتب عليه كفارة اليمين

(قيل) ترتب الكفارة عليه لا يدل على ترتب موجب ومقتضاه عليه والكفارة

لا تستلزم التكليف ولهذا تجب في مال الصبي والمجنون إذا قتل صيدا

أو غيره وتجب على قاتل الصيد ناسيا أو مخطئا وتجب على من وطئ في

نهار رمضان ناسيا عند الأكثرين فلا يلزم من ترتب الكفارة اعتبار

كلام الغضبان وهذا هو الذي يسميه الشافعي نذرا غلقا، ومنصوصه عدم

(١) رواه النسائي عن عمران ورواه الامام أحمد واهل السنن عن عائشة

بلفظ: لا نذر في معصية. الخ

(٢) رواه الامام أحمد والبخاري واهل السنن عن عائشة

وجوب الوفاء به اذا حلف به بل يخبر بينه وبين الكفارة وحكي له قول آخر بتعيين الكفارة عينا ، وقول آخر بتعيين الوفاء به اذا حث كما يلزمه الطلاق والعناق وهذا قول مالك واشهر الروايتين عن أبي حنيفة

(الثالث) ما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال « لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان ^(١) » ولولا ان الغضب يؤثر في قصده وعلمه لم ينه عن الحكم حال الغضب ، وقد اختلف الفقهاء في صحة حكم الحاكم في حال غضبه على ثلاثة اقوال سند كرها بعد ان شاء الله

فصل

(وأما آثار الصحابة) فمن وجوه (احدها) ما ذكره البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه قال : الطلاق عن وطر والعتق ما يبتغي به وجه الله ^(٢) فخصر الطلاق فيما كان عن وطر وهو الفرض المقصود

(١) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير : متفق عليه من حديث أبي بكر
 (٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح : أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته الا عند الحاجة كالنشوز بخلاف العتق فانه مطلوب دائما والوطر بفتح تين : الحاجة قال أهل اللغة ولا يبنى منها فعل اه . وقال المؤلف في اعلام الموقعين : معني قول ابن عباس انما الطلاق عن وطر أي عن غرض من المطلق في وقوعه . قال : وهذا من كمال فقهه رضي الله عنه واجابة دعاء الرسول له اذ الالفاظ انما يترتب عليها موجباتها لقصد الالفاظ بها ولهذا لم يوافقنا الله باللغو في أيماننا وكذلك لا يوافقنا الله باللغو في أيمان الطلاق كقول الخالف في عرض كلامه : علي الطلاق لا أفعل والطلاق يلزمني لأفعل : من غير قصد لمقد اليمين بل اذا كان اسم الرب جل =

والفضبان لا وطر له وهذا في الطلاق عن ابن عباس نظير قوله وقول أصحابه : لغو اليمين أن تحلف وأنت غضبان

(الوجه الثاني) ان الزهري روى عن أبان بن عثمان عن عثمان انه رد طلاق السكران ولا يعرف له مخالف من الصحابة وهذا هو الصحيح وهو الذي رجع اليه الامام احمد أخيرا قال في رواية ابي طالب : والذي لا يأمر بالطلاق فانما أتى خصلة واحدة والذي يأمر بالطلاق قد أتى خصلتين حرما عليه وأحطها لغيره فهذا خير من هذا وأنا اتقي جميعا : وقال في رواية عبد الملك الميموني قد كنت أقول ان طلاق السكران يجوز حتى تبينه فقلب عليّ انه لا يجوز طلاقه لانه لو أقر لم يلزمه ولو باع لم يجز بيعه (قال) وألزمه الجناية وما كان من غير ذلك فلا يلزمه قال ابو بكر وبهذا أقول وقال في رواية أبي الحرث : أرفع شيء في حديث الزهري عن أبان بن عثمان عن عثمان ليس لمجنون ولا سكران طلاق وهو اختيار الطحاوي وابي الحسن الكرخي وامام الحرمين وشيخ الاسلام ابن تيمية وأحد قولي الشافعي ^(١) وإذا كان هؤلاء لا يوقعون طلاق السكران لانه غير قاصد للطلاق فمعلوم ان الفضبان كثيرا ما يكون أسوأ حالا من السكران

= جلالة لا يتعد به يمين اللغو فيمين الطلاق أولى أن لا ينعقد ولا يكون اعظم حرمة من الحلف بالله وهذا احد القولين في مذهب احمد وهو الصواب اه

(١) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : وذهب الى عدم وقوع طلاق السكران ايضا - كعثمان - ابو الشعثاء وعطاء وطاووس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة وبه قال ربيعة والليث واسحق والمزني واختاره الطحاوي

والسكر نوعان سكر طرب وسكر غضب وقد يكون هذا أشد وقد يكون الآخر أشد فاذا اشتد به الغضب حتى صار كالسكران كان أولى بعدم وقوع الطلاق منه لانه يعذر مالا يعذر السكران ويبلغ به الغضب أشد ما يبلغ به السكران كما يشاهد من حال السكران والغضبان

فصل

(وأما الاعتبار وأصول الشريعة) فن وجوه (الاول) ان المؤاخذة انما ترتبت على الاقوال لكونها أدلة على ما في القلب من كسبه وارادته كما قال تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » فجعل سبب المؤاخذة كسب القلب وكسبه هو ارادته وقصده ■ ومن جرى على لسانه الكلام من غير قصد واختيار بل لشدة غضب وسكر او غير ذلك لم يكن من كسب قلبه ، ولهذا لم يؤاخذ الله سبحانه الذي اشتد فرحه بوجود راحلة بعد الایاس منها فلما وجدها خطأ من شدة الفرح وقال : اللهم انت عبي وانا ربك ^(١) جرى هذا اللفظ على لسانه من غير قصد ، فلم يؤاخذ كما يجري اللفظ في القرآن على لسان القاري (لكن)

(١) اشارة الى الحديث الذي رواه مسلم عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لله اشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب اليه من احدثكم كانت راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته فبينما هو كذلك اذ هو بها قائمة عنده فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح : اللهم انت عبي وانا ربك أخطأ من شدة الفرح ■

قد يقال هذا قصد الصواب فإخفاً فلم يؤخذ إذا كان قصد ضد ما تكلم به بخلاف الغضبان إذا طلق فإنه قاصد للطلاق (قيل) لا كلام في الغضبان العالم بما يقول القاصد المختار لحكمه دفعا لمكروه البقاء مع الزوجة وإنما الكلام في الذي اشتد غضبه حتى الجأه الشيطان إلى التكلم بما لم يكن مختاراً للتكلم به كما يلجئه إلى فعل ما لم يكن لولا الغضب يفعله

يوضحه (الوجه الثاني) وهو أن الإرادة فيه هو محمول عليها ملجأ إليها كما ذكره بل المكروه أحسن حالاً منه فإنه قصد إرادة حقيقة لكن هو محمول عليه وهذا ليس له قصد في الحقيقة فإذا لم يقع طلاق المكروه فطلاق هذا أولى بعدم الوقوع

يوضحه (الوجه الثالث) وهو أن الأمر الحاصل للمكروه على التكلم بالطلاق يشبه الحامل للغضبان على التكلم به فإن التكلم بمكروها إنما يقصد الاستراحة من توقع ما أكره به أن لم يباشر به أو من حصوله أن كان قد باشر بشيء منه فيتكلم بالطلاق قاصداً لراحته من ألم ما أكره به وهكذا الغضبان فإنه إذا اشتد به الغضب يألم بحمله فيقول ما يقول ويفعل ما يفعل ليدفع عن نفسه حرارة الغضب فيستريح بذلك وكذلك يلطم وجهه ويصيح صياحاً قوياً ويشق ثيابه وبقي ما في يده دفعا لأن ألم الغضب والقاء لحملة منه ، وكذلك يدعو على نفسه وأحب الناس إليه فهو يتكلم بصيغة الطلب والاستدعاء والدعاء وهو غير طالب لذلك في الحقيقة فكذلك يتكلم بصيغة الإنشاء وهو غير قاصد لمعناها ولهذا يأمر الملوك وغيرهم عند الغضب بأمر يعلم خواصهم أنهم تكلموا بها دفعا لحرارة الغضب وأنهم لا يريدون مقتضاها فلا يمثلها خواصهم بل يؤخرونه فيحمدونهم على ذلك إذا سكن غضبهم ، وكذلك

الرجل وقت شدة الغضب يقوم ليعاش بولده أو صديقه فيحول غيره بينه وبين ذلك فيحدم بدم ذلك كما يحمد السكران والمحموم ونحوهما من يحول بينه وبين ما يهيم بفعله في تلك الحالة

(الوجه الرابع) ان العاقل لا يستدعي الغضب ولا يريد بل هو أكره شيء إليه وهو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «جرة في قلب ابن آدم ما رأيتم من احمرار عينيه وانتفاخ أوداجه»^(١) والعاقل لا يقصد لقاء الجرة في قلبه فهو ناشيء فيه بغير اختياره وإذا كان هو السبب الحامل على التكلم بالطلاق وغيره لم يكن ذلك أيضا مضافا إلى اختياره وهذا كما ان ارادة السبب ارادة للمسبب فكراهة السبب وبغضه كراهة للمسبب

يوضحه (الوجه الخامس) وهو انك تقول للنضبان اذا اشتد غضبه ففعل ما لم يكن يفعله أو تكلم بما لم يكن يتكلم به قبل الغضب هل اردت ذلك أو قصدته؟ فيحاف انه ما اراده ولا قصده ولا كان له باختياره يحلف انه وقع بغير اختيار ولا تنكر هذا فانك تجده من نفسك، وتحقق الامر ان له فيه ارادة هو محمول عليها حمله عليها الغضب فهي كارادة المكره بل المكره ادخل في الارادة كما تقدم وهذا يدل على ان النضبان أولى بعدم الوقوع من المكره

يوضحه (الوجه السادس) وهو ان الخوف في قاب المكره كالغضب في قلب النضبان لكن المكره مقهور بغيره من خارج والنضبان مقهور بغضه الداخل فيه وقهر الاكراه يبطل حكم الاقوال التي أكره عليها

(١) رواه الامام احمد والترمذي انه عليه الصلاة والسلام قال في خطبته :

ألا ان الغضب جرة الخ

وبجعلها بمنزلة كلام النائم والمجنون دون حكم الافعال فانه يقتل اذا قتل
ويضمن اذا اتلف فكذلك قهر الغضب يبطل حكم أقوال الغضبان دون
افعاله حتى لو قتل في هذه الحالة قُتل أو اتلف شيئاً ضمنه هذا كله في الغضبان
الذي يكره ما قاله حقيقة فاما من هو مرید له على تقدير عدم غضبه لاقتضاء
السبب ذلك فليس من هذا الباب كمن زنت امرأته فغضب فطلقها لانه
لا يرى المقام مع زانية فلم يقصد بالطلاق اطفاء نار الغضب بل التخلص من
المقام مع زانية فهو يقع طلاقه فتأمل هذا الفرق فانه حرف (١) المسألة
ونكتتها وهذا بخلاف من خاصته امرأته وهو يعلم من نفسه ارادة المقام
معه على الخصومة وسوء الخلق ولكن عمله الغضب على ان شفى نفسه
بالتكلم بالطلاق كسر الهاء واطفاء لنار غضبه

يوضحه (الوجه السابع) وهو ان الغضبان يفعل أموراً من شق الثياب
واتلاف المال وغير ذلك مما لو أكره به حتى يتكلم بالطلاق لم ينفذ طلاقه
ولنت أقواله فاذا فعل هو هذه الامور علم ان الذي جاء اليها أعظم من
الاكراه فان المكروه لو أكره به لم يفعلها وهذا قد فعلها فعلم ان مقتضي
لفعلها فيه أولى من اقتضاء الاكراه لفعلها والمكروه لو فعل به ذلك كان مكرهاً
فالغضبان كذلك وهذا واضح جداً

(فان قيل) المكروه اذا تكلم بما أكره عليه دفع عنه الضرر والغضبان
لا يدفع عنه بهذا القول ضرراً فليس كالمكروه (قيل) لا ريب انهما يفترقان
في هذا الوجه واكن لا يوجب ذلك ان يكون الغضبان مختاراً امره بما قاله
أو فعله بل أكره شيء اليه وهذا امر لا يمكن دفعه

(فان قيل) فما الحامل على ما يكرهه ويؤذيه من غير ان يتوصل به الى ما هو
 أحب اليه منه؟ (قيل) لما كان الغضب عدو العقل وهوله كالذئب للشاة فلما يتمكن
 منه الا اغتال عقله فقصد ازالة الغضب واطفأ ناره وهذا مقصود صحيح في نفسه
 لكن لما غاب عنه عقله قصد ازالة ذلك مما فيه ضرر عليه ليخفف عن نفسه
 ما هو فيه من البلاء ولولا ذلك لم يفعل ما لا يفعله في الرضا ولا تكلم بما لم
 يتكلم به فهو قصد ان يستريح ويسكن ويبرد غضبه بتلك الاقوال والافعال
 وان لم يدفع ذلك عنه بجملة تلك الشدة فانها تخفف وتضعف فاقنضت رحمة
 الشارع به ان النفي أقواله في هذه الحال ان تمكن ان لا يترتب عليها أثرها
 وتكون كاقوال المبرسم والمجنون المهاجر^(١) ونحوهما واما الافعال فلا يمكن
 النفاء اثرها فرتب عليه موجب فعله

(فان قيل) فيلزمكم على هذا انه لو حلف في هذه الحال ان لا تتمقديعينه
 (قيل) قد قال بذلك جماعة من السلف والخلف واختاره من لا يرتاب في
 امامته وجلالته وكان يقرن بالاثمة الكبار اسماعيل بن اسحق القاضي
 (فان قيل) لكن المنقول عن الصحابة وجمهور التابعين والاثمة الاربعة
 اعتبار اللجاج والغضب وان تنازعوا في موجبه فأوجب مالك وأهل العراق
 الوفاء به كنذر التبرر وخير الليث بن سعد والشافعي واحمد بن حنبل بين
 فعله وبين كفارة اليمين ولم يقل احد منهم انه لا ينقذ وانه لو وقد ذكر
 الله تعالى الكفارة في الايمان كلها ولم يحصل^(٢) منها يمين الغضب دون يمين
 الرضا (قيل) نعم هذا حق ولكن اليمين لما قصد صاحبها الحض أو المنع

(١) أي المتكلم بالهجر بالضم وهو القبيح من الكلام

(٢) أي يميز ومنه آية د وحصل ما في الصدور

كانت الكفارة رافعة لما حصل بها من الضرر بخلاف الطلاق والعتاق فانهما اتلاف محض للملك البضع والرقبة ولا كفارة فيها فالضرر الحاصل بوقوعهما لا يندفع بكفارة ولا غيرها وكما انه يفرق في الاكراه بين نوع ونوع فالاكراه يبيح الاقوال عندنا وعند الجمهور وكل قول اكره عليه بغير حق فانه باطل وابو حنيفة يفرق بين نوع ونوع

والاكراه على الافعال ثلاثة انواع

(نوع) لا يباح بالاكراه قتل المصوم واتلاف اطرافه

(ونوع) يبيحه الاكراه بشرط الضمان كاتلاف مال المصوم

(ونوع) مختلف فيه كالزنا والشرب والسرقة وفيه روايتان عن

الامام احمد فما امكن تلافيه ابيح بالاكراه كالاقوال والاموال وما كان ضرره كضرر الاكراه لم يبيح به كالقتل فانه ليس قتل المصوم بحياة المكره اولى من العكس (وأما الافعال) فالقرآن يدل على رفع الاثم فيها كقوله تعالى «ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا لتبتنوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم»^(١)

(١) روى ابن جرير عن ابن عباس في الآية قال: كانوا في الجاهلية يكرهون إثمهم على الزنا يأخذون أجورهم فقال الله لا تكرهوهن على الزنا من أجل المنالة في الدنيا «ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم» لمن يعني إذا أكرهن وعن مجاهد قال: كانوا يأمرهم ولا تدمي باغين يفعلن ذلك فيصبن فيأتيهن بكسبهن فكانت لعبد الله بن أبي بن سلول جارية فكانت تباع في فكرهت وحلفت أن لا تفعله فأكرهها أهلها فانطلقت فباغت يبرء اخضر فأتتهم به فأنزل الله تبارك وتعالى هذه الآية وقوله تعالى «ان أردن تحصنا» ليس لتخصيص النهي به وإخراج =

(الوجه الثامن) ان النبي صلى الله عليه وسلم شرع للفضبان أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأن يتوضأ وأن يتحول عن حالته فان كان قائماً فليقعد او قاعداً فليضطجع قال « ان الغضب من الشيطان وان الشيطان من النار وانما تطفأ النار بالماء فاذا غضب احدكم فليتوضأ^(١) » وهذا يدل على انه محمول عليه من غيره وان الشيطان يفضبه ليحملة بغضبه على فعل ما يحبه الشيطان وعلى التكلم به وما يضاف الى الشيطان مما يكرهه العبد ولا يحبه فلا يؤاخذ به الانسان كالوسوسة والنسيان كما قال فتى موسى لموسي « وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره » فالله تعالى لا يؤاخذ بالوسوسة ولا بالنسيان اذ هما من أثر فعل الشيطان في القلب وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الغضب من الشيطان فيكون أثره مضافا اليه ايضا فلا يؤاخذ به العبد كأثر النسيان فانه لو حلف أن لا يتكلم بكذا فتكلم به ناسيا لم يحنث لعدم قصده وارادته لمخالفة ما عقد يمينه عليه وان كان قاصدا للكلام فانه لم يقع منه الا بقصده وارادته ، وهذه حال الفضبان فانه لم يقصد حقيقة ما تكلم به وموجبه بل جرى على لسانه كما جرى كلام

== ماعداه بل لغروجه مخرج الاغلب او مخرج المبالغة في الزجر والتنبية على ان المولى احق بارادته او لعدم شرط التكليف اذا تخلف لانهم اذا لم يردن التحصن لم يكرهن البقاء فلا يمكن الا كراه عليه افاده الفئاري في فصول البدائع وايثار كلمة دان على اذا للايذان بوجوب الانتهاء عن الاكراه عند كون ارادة التحصن في حيز التردد والشك فكيف اذا كانت محققة الوقوع

(١) رواه الامام احمد وابوداود عن عطية العوفي

الناسي علي لسانه ، بل قصد الناسي للتكلم أظهر من قصد الغضبان ولهذا يقول الناسي قصدت أن أقول كذا وكذا والغضبان يحلف انه لم يقصد (الوجه التاسع) ان القصود في العقود معتبرة في عقدتها كلها ^(١)

والغضبان ليس له قصد معتبر في حل عقدة النكاح كما ليس له قصد في قتل نفسه وولده واتلاف ماله فانه يفعل في الغضب هذا ويقول هذا فاذا لم يكن له قصد معتبر لم يصح طلاقه (فان قيل) هذا ينتقض عليكم بالهزل فانه يصح طلاقه ^(٢) وان لم يكن له فيه قصد (قيل) الفرق بينهما ان الهزل قصد التكلم باللفظ واراده رضا واختيارا منه لم يحمل على التلفظ به وغايته انه لم يرد حكمه وموجبه وذلك الى الشارع ليس اليه فالسبب الذي اليه قد أتى به اختيارا وقصدا مع علمه به لم يحمل عليه والسبب الى المشرع ليس اليه فلا يصح اعتبار احدهما بالآخر وكيف يقاس الغضبان على المتخذ آيات الله هزوا وهذا من افسد القياس ؟

(الوجه العاشر) ان الغضب مرض من الامراض وداء من الادواء فهو في امراض القلوب نظير الحمى والوسواس والصرع في امراض الابدان

(١) قال المؤلف في اعلام الموقعين : اياك أن تهمل قصد المتكلم ونيته وعرفه فتجني عليه وعلى الشريعة وتنسب اليها ما هي بريئة منه وتلزم الحالف والمقر والناذر والعائد ما لم يلزمه الله ورسوله ، ففقيه النفس يقول ما اردت ونصف الفقيه يقول ما قلت فاللفظ في الاقوال نظير الخطأ والنسيان في الافعال وقد رفع الله المؤاخذه بهذا وهذا كما قال المؤمنون « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا » فقال ربهم تبارك وتعالى قد فعلت اه

(٢) أي على ما قاله الشافعية والحنفية وقول في مذهب احمد وخالف غيرهم كما سيأتي بيانه في الوجه الثامن عشر فصحة طلاقه ليس مجمعا عليها اه

فالغضب ان المغلوب في غضبه كالمرضى والمحموم والمصروع المغلوب في مرضه والمبرسم المغلوب في برسامه، وهذا قياس صحيح في الغضب ان الذي قد اشتد به الغضب حتى لا يعلم ما يقول، واما اذا كان يعلم ما يقول ولكن يتكلم به حرجا وضيقا وغلقا لا قصدا للوقوع فهو يشبه المبرسم والمهاجر من الحى من وجه، ويشبه المكره القاصد للتكلم من وجه، ويشبه المختار القاصد للطلاق من وجه، فهو متردد بين هذا وهذا وهذا ولكن جهة الاختيار والقصد فيه ضعيف فانه يعلم من نفسه انه لم يكن مختارا لما صدر منه من خراب بيته وفراق حبيبه وكونه يراه في يد غيره فان كان حاقلا لا يختار هذا الا ليدفع به ما هو اكره اليه منه اولي حصل به ما هو احب اليه فاذا اتقى هذا او هذا لم يكن مختارا لذلك، وهذا امر يعلمه كل انسان من نفسه فصار تردده بين المريض المغلوب والمكره والمحمول على الطلاق وايهما كان فانه لا ينفذ طلاقه

(فان قيل) الفرق بينهما ان المريض المغلوب لا يملك نفسه في الحال، والمكره وان ملك نفسه لكنه لا يملك دفع المكره عنه واما الغضبان فانه يملك نفسه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «ليس الشديد بالصُّرَّة» ولكنه الذي يملك نفسه عند الغضب^(١)

(١) رواه الامام احمد والشيخان عن ابي هريرة، قال ابن الاثير في النهاية الصرعة بضم الصاد وفتح الراء المبالغ في الصراع الذي لا يغلب فتقلبه الى الذي يغلب نفسه عند الغضب ويقهرها فانه اذا ملكها كان قد قهر اقوى اعدائه وشر خصومه ولذلك قال: اعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك، وهذا من الالفاظ =

(قيل) من الغضب ما يمكن صاحبه أن يملك نفسه عنده وهو الغضب في مبادئه فإذا استحكم وتمكن منه لم يملك نفسه عند ذلك ، وكذلك الحزن الحامل على الجزع يمكن صاحبه أن يملك نفسه في أوله فإذا استحكم وقهر لم يملك نفسه ، وكذلك الغضب يمكن صاحبه أن يملك نفسه في أوله فإذا تمكن واستولى سلطانه على القلب لم يملك صاحبه قلبه فهو اختياري في أوله اضطراري في نهايته كما قال القائل

يا عاذلي والامر في يده هلا عذات وفي يدي الامر

وهكذا السكران سبب السكر مقدور له يمكنه فعله وتركه فإذا أتى بالسبب خرج الامر عن يده ولم يملك نفسه عند السكر فإذا كان السكر الذي هو مفروط بتعاطي اسبابه ويقدر على ملك نفسه باجتنابها قد عذر الصحابة وغيرهم من الفقهاء صاحبه اذا طلق في هذه الحال مع كونه غير معذور في تعاطي سببه - فلا أن يعذر سكران الغضب الذي لم يفرض مع شدة سكره على سكر الخمر أولى وأحرى

(الوجه الحادي عشر) وهوان من الناس من اذا لم ينفذ غضبه قتله غضبه ومات أو مرض أو غشي عليه كما يذكر عن بعض العرب ان رجلا سبه فأراد ان يرد على الساب فامسك جليسا له بيده على فمه ثم رفع يده لما ظن ان غضبه قد سكن فقال قتلتني رددت غضبي في جوفي ومات من ساعته فإذا نفذ مثل هذا غضبه بقتل أو ظلم لغيره لم يعذر بذلك كالسكران

== التي نقلها عن وضعها اللغوي لضرب من التوسع والمجاز وهو من فصيح الكلام لانه لما كان الغضبان بحالة شديدة من الغيظ وقد ثارت عليه شهوة الغضب فقهرها بحلمه وصرعها بشبائه كان كالصرعة الذي يصرع الرجال ولا يصرعونه اه

واما اذا نفذ بقول فانه يمكن اهدار قوله وان لا يترتب اثره عليه كما اهدر الله سبحانه دعاءه ولم يترتب اثره عليه ولم يستجبه له ولهذا ذهب بعض الفقهاء الى انه لا يجلد بالقذف في حال الخصومة والغضب وانما يجلد به اذا اتى به اختيارا وقصدا لقذفه وهو قول قوي جدا ويدل عليه ان الخصم لا يمدنر بمجرد جرحه لخصمه وطعنه فيه حال الخصومة بقوله: هو فاجر ظالم غاشم يخلف على الكذب ونحو ذلك: ومن يمدنر في هذه الحال يفرق بين قذفه وطلاقه بأن القذف حق لا دمي وانتهاك لعرضه أو قدحه في نفسه فيجري مجرى اتلاف نفسه وماله فلا يمدنر فيه بالغضب لاسيما ولو عذر فيه بذلك لا يمكن كل قاذف ان يقول قذفته في حال الغضب فيسقط الحد بخلاف الطلاق فانه يمكن ان يدّين فيما بينه وبين الله والحق لا يمدنره

والمقصود انه اذا تكلم بالطلاق دواء لهذا المرض وشفاء له باخراج هذه الكلمة من صدره وتنفسه بها فمن كمال هذه الشريعة ومحاسنها وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة ان لا يؤاخذ بها ويلزم بموجبها وهو لم يلتزمه

(الوجه الثاني عشر) ان قاعدة الشريعة ان العوارض النفسية لها تأثير في القول اهداراً واعتباراً واعمالاً والنقاء وهذا كعارض النسيان والخطأ والاكره والسكر والجنون والخوف والحزن والغفلة والذهول ولهذا يحتمل من الواحد من هؤلاء من القول مالا يحتمل من غيره ويمدنر بما لا يمدنر به غيره لعدم تجرد القصد والارادة ووجود الحامل على القول ولهذا كان الصحابة يسأل أحدهم الناذر: افي رضا قلت ذلك أم في غضب؟ فان كان في غضب أمره بكفارة يمين لانهم استدلو بالغضب على ان مقصوده الخس

والمنع كالحالف لا التقرب وقد قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » فجعل عارض السكر مانعاً من اعتبار قراءة السكران وذكره وصلاته كما جعله النبي صلى الله عليه وسلم مانعاً من صحة إقراره لما أمر باستنكاه^(١) من أقربين يديه بالزنا، وجعله مانعاً من تكفير من قال له ولا صحابه: هل أنتم إلا عبيد لأبي؟ وجعل الله سبحانه الغضب مانعاً من إجابة الداعي على نفسه وأهله، وجعل سبحانه الإكراه مانعاً من كفر المتكلم بكلمة الكفر وجعل الخطأ والنسيان مانعاً من المؤاخذه بالقول والفعل. وعارض الغضب قد يكون أقوى من كثير من هذه العوارض فإذا كان الواحد من هؤلاء لا يترتب على كلامه مقتضاه لعدم القصد فالغضبان الذي لم يقصد ذلك أن لم يكن أولى بالعدول منهم لم يكن دونهم

يوضحه (الوجه الثالث عشر) أن الطلاق في حال الغضب له ثلاث صور (أحدها) أن يبلغه عن امرأته أمر يشتد غضبه لأجله ويظن أنه حق فيطلقها لأجله ثم يتبين أنها بريئة منه فهذا في وقوع الطلاق به وجهان

(١) أي شم ريح فيه ليعلم أشارب هو فيدراً عنه حد الزنا يقال استنكه شم ريح فيه فنكه - كضرب ومنع - أخرج نفسه إلى أنف آخر قال الأقيشر يقولون لي أُنكه قد شربت مدامة فقلت لهم بل قد أكلت سفرجلاً ونكهه كسمعه ومنعه تشمه قال الحكم بن عدل

نكمت مجالداً فوجدت منه كريح الكلب مات حديث عهد والنكمة ريح الغم وبالضم اسم من الاستنكاه ونكه الرجل كغني تغيرت نكته من التخمة (كذا في القاموس وشرحه) والاستشهاد بهذا الحديث سيذكره المؤلف في الوجه الرابع عشر موضعاً

أصحهما انه لا يقع طلاقه لانه انما طلقها لهذا السبب والعلة والسبب كالشرط
فكانه قال ان كانت فعلت ذلك فهي طالق فاذا لم تقعله لم يوجد الشرط
وقد ذكر المسألة بعينها أبو الوفاء ابن عقيل وذكر الشريف ابن أبي موسى
في ارشاده فيما اذا قال انت طالق أن دخلت الدار بفتح الهمة مراراً وهو
يعرف العربية ثم تبين انها لم تدخل لم تطلق ولا يقال هو هاهنا قد صرح
بالتعليل بخلاف ما اذا لم يصرح به فان هذا لا تأثير له فانه قد أوقع الطلاق
لعلة فاذا انتفت العلة تبين انه لم يكن مريد الوقوع بدونها سواء صرح
بالعلة أو لم يصرح بها، وغاية الامر ان تكون العلة بمنزلة الشرط وهو لو قال
انت طالق وقال اردت ان فعلت كذا وكذا دين فيما بينه وبين الله تعالى
وقد ذكر اصحاب الشافعي واحمد فيما اذا كاتب عبده على عوض فأداه اليه
فقال: انت حر، ثم تبين ان العوض مستحق لم يعتق مع تصريحه بالحرية
فالطلاق أولى بعدم الوقوع في هذه الصورة

(الصورة الثانية) ان يكون قد غضب عليها لامر قد علم وقوعه منها
فتكلم بكلمة الطلاق قاصداً للطلاق عالماً بما يقول عقوبة لها على ذلك فهذا
يقع طلاقه اذ لو لم يقع هذا الطلاق لم يقع اكثر الطلاق فانه غالباً لا يقع
مع الرضا^(١)

(١) بهذا التفصيل والتحرير يعلم سقوط ما قاله الفارسي في مجمع الغرائب حيث
رد على من قال: الاغلاق الغضب وغلظه في ذلك وقال ان طلاق الناس غالباً انما
هو في حال الغضب كما نقله عنه في فتح الباري ووجه السقوط ان الغضب المراد
من الحديث ليس على اطلاقه بل المراد نوع منه كما يدل عليه التعبير عنه بالاغلاق
وتقدم لنا مناقشة ابن المراتب بمثله

(الصورة الثالثة) ان لا يقصد أمراً بعينه ولكن الغضب حمله على ذلك وغير عقله ومنعه كمال التصور والقصد فكان بمنزلة الذي فيه نوع من السكر والجنون فليس هو غائب العقل بحيث لا يفهم ما يقول بالكلية ولا هو حاضر العقل بحيث يكون قصده معتبراً فهذا لا يقع به الطلاق ايضاً كما لا يقع بالمبرسم والجنون

يوضعه (الوجه الرابع عشر) ان المجنون والمبرسم والموسوس والمهاجر قد يشعر أحدهم بما قاله ويستحي منه وكذلك السكران ولهذا لم يشترط أكثر الفقهاء في كونه سكران ان يعدم تمييزه بالكلية بل قد قال الامام احمد وغيره انه الذي يخلط في كلامه ولا يعرف رداءه من رداء غيره وفعله من فعل غيره، والسنة الصريحة الصحيحة تدل عليه فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ان يستنكه من اقر بالزنا مع انه حاضر العقل والذهن يتكلم بكلام مفهوم ومنتظم صحيح الحركة ومع هذا جاوز النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون به سكر يحول بينه وبين كمال عقله وعلمه فأمر باستنكاهه، والمقصود ان هؤلاء ليسوا مسلوبي التمييز بالكلية وليسوا كالعقلاء الذين لهم قصد صحيح فان ما عرض لهم أوجب تغير العقل الذي يمنع صحة القصد فلم يبق أحدهم يقصد قصد العقلاء الذي مراده جاب ما ينفع ودفع ما يضر فلم يتصور أحدهم لوازم ما تكلم به ولا غاب عقله عن الشعور به بل هو ناقص التصور ضعيف القصد والغضبان في حال غضبه قد يكون اسوأ حالاً من هؤلاء واشبه بالمجانين ولهذا يقول ويفعل ما لا يقوله المجنون ولا يفعله (فان قيل) فهل يحجر عليه في هذه الحال كما يحجر على المجنون؟ (قيل) لا، والفرق بينهما ان هذه الحالة لا تدوم فهو كالذي يحن احياناً نادراً ثم يفيق فانه

لا يحجر عليه ، نعم لو صدر منه في تلك الحال قول عن غير قصد منه كان مثل القول الصادر عن المجنون في عدم ترتب اثره عليه ولا ريب انه قد يحصل للفضبان اغماء وغشي وهو في هذه الحالة غير مكلف قطعاً كما يحصل ذلك للمريض فيزيل تكليفه حال الانغماء حتى ان بعض الفقهاء لا يوجب عليه قضاء الصلاة في هذه الحالة الحاقاً بالمجنون كما يقوله الشافعي ، واحمد يوجب عليه القضاء الحاقاً بالنائم ، وابو حنيفة يفرق بين الطويل الزائد على اليوم واليلة فيلحقه بالمجنون وبين القصير الذي هو دون ذلك فيلحقه بالنوم وقد ينكر كثير من الناس ان الغضب يزيل العقل ويبلغ بصاحبه الى هذه الحالة فانه لا يعرف من الغضب إلا ما يجد من نفسه وهو لم يعلم غضباً انتهى الى هذه الحالة وهذا غلط فان الناس متفاوتون في الغضب تفاوتاً عظيماً فنه ماهو كالنشوة ومنه ماهو كالسكر ومنه ماهو كالجنون ومنه ماهو سريع الحصول سريع الزوال وعكسه ومنه سريع الحصول بطيء الزوال وعكسه كما قسمه النبي صلى الله عليه وسلم الى هذه الاقسام. وقوي الناس متفاوتة تفاوتاً عظيماً في ملك تقواهم عند الغضب والطمع والحزن والخوف والشهوة فمنهم من يملك ذلك ويتصرف فيه ومنهم من يملكه ذلك ويتصرف فيه

(الوجه الخامس عشر) ان الفضبان الذي قد انقلب عليه القصد والرأي وقد صار الى الجنون العارض أقرب منه الى العقل الثابت أولى بعدم وقوع طلاقه من الهازل المتلفظ بالطلاق في حال عقله وان لم يرد به بقلبه وقد النى طلاق الهازل بعض الفقهاء وهو احدى الروايتين عن الامام احمد حكاه ابو بكر عبد العزيز وغيره وبه يقول بعض اصحاب مالك اذا قام

دليل الهزل فلم يلزمه عتق ولا نكاح ولا طلاق ولا ريب ان الفضبان
أولى بعدم وقوع طلاقه من هذا

(الوجه السادس عشر) ان جماعة من أصحابنا لم يشترطوا في المجنون
والمبرسم ان لا يكون ذا كرا الطلاقه وان كان ظاهرا نص احمد انه متى ذكر
الطلاق لزمه فانه قال في رواية أبي طالب في المجنون يطلق فقيل له لما افاق
انك طلقت امرأتك فقال: انا ذا كر اني طلقت ولم يكن عقلي معي فقال
اذا كان يذكر انه طلق فقد طلقت: قال ابو محمد المقدسي وهذا هو المنقول
عن الامام احمد فيمن كان جنونه لذهاب معرفته بالكلية وبطلان حواسه
فاما من كان جنونه لنشاف أو كان مبرسما فان ذلك بسقط حكم تصرفه مع
ان معرفته غير ذاهبة بالكلية فلا يضره ذكر الطلاق ان شاء الله، انتهى كلامه.
ومعلوم ان الفضبان المبتليء اسوأ حالا من جنونه من نشاف أو برسام
وأقل أحواله ان يكون مثله

بوضعه (الوجه السابع عشر) وهو ان الموسوس لا يقع طلاقه صرح
به أصحاب ابو حنيفة وغيرهم وما ذاك الا لعدم صحة العقل والارادة منه
فهكذا هذا

(الوجه الثامن عشر) انه لم يقل احد ان مجرد التكلم بلفظ الطلاق
موجب لوقوعه على أي حال كان بل لا بد من امر آخر وراء التكلم باللفظ،
وطائفة اشترطت ان يأتي به في حال التكليف، فقط سواء قصده او
جرى على لسانه من غير قصد سواء أكره عليه أو أتى به اختيارا وهذا
مذهب من يوقع طلاق المكره والطلاق الذي يجري على لسان العبد
من غير قصد منه وهو المنصوص عن أبي حنيفة في الموضعين، وطائفة

اشترطت مع ذلك ان يأتي باللفظ مختارا قاصدا له وهو قول الجمهور الذين لا ينفذون طلاق المكره

ثم (منهم) من اشترط مع ذلك ان يكون عالما بمعناه فان تكلم به اختيارا غير عارف بمعناه لم يلزمه حكمه وهذا قول من يقول لا يلزم المكلف احكام الاقوال حتى يكون عارفا بمدلولها وهذا هو الصواب

(ومنهم) من اشترط مع ذلك ان يكون مریدا لمعناه ناويا له فان لم ينو معناه ولم يرده لم يلزمه حكمه وهذا قول من يشترط لصريح الطلاق النية وقول من لا يوقع الطلاق المأزول وهو قول في مذهب الامام احمد ومالك ^(١) في المسألتين فيشترط هؤلاء الرضا بالنطق اللساني والعلم بمعناه واردة مقتضاه

(ومنهم) من يشترط مع ذلك كون الطلاق مأذونا فيه من جهة ^{مطلب في الطلاق المحرم} الشارع وهو قول من لا يوقع الطلاق المحرم وهو قول طائفة من السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال عمر بن عبد السلام الخشني حدثنا

(١) قال الشوكاني في نيل الاوطار: وبه قال جماعة من الائمة منهم الصادق والباقر والناصر واستدلوا بقوله تعالى « وان عزموا الطلاق » فدلّت على اعتبار العزم والمأزول لا عزم منه اهـ . وأما حديث « ثلاث جدهن جد وهزهن جد » النكاح والطلاق والرجعة المروي في أبي داود والترمذي فليس من مرويات الشيخين ولا من الصحيح لذاته ولا لغيره . ومثل هذا المقام يحتاج فيه الى القواطع كما لا يخفى قال الشوكاني: حديث ثلاث جدهن جد الخ في اسناده عبد الرحمن بن حبيب وهو مختلف فيه ، قال النسائي : منكر الحديث الخ

محمد بن بشار قال حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يمتد بذلك « وحسبك بهذا الاسناد اذا صح رواه محمد بن حزم قال حدثنا يوسف بن عبد الله قال حدثنا احمد بن عبد الله بن عبد الرحيم قال حدثنا احمد بن خالد قال حدثنا محمد بن عبد السلام فذكره

وهذا مذهب ائمة التابعين على الاطلاق سعيد بن المسيب حكاه عنه

الثعلبي في تفسير سورة الطلاق

وهو مذهب ائمة التابعين من اصحاب ابن عباس وهو طاووس

قال عبد الرزاق عن جريج عن عبد الله بن طاووس عن ابيه انه كان لا يرى طلاقا مما خالف وجه الطلاق ووجه العدة وكان يقول : وجه الطلاق أن يطلقها طاهرا من غير جماع واذا استبان حملها

وهذا مذهب خلاس بن عمرو قال ابن حزم حدثنا محمد بن سعيد

بن سائث^(١) قال حدثنا عباس بن أصبغ قال حدثنا محمد بن قاسم بن محمد

قال حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني قال حدثنا محمد بن المثني قال حدثنا

عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا هشام بن يحيى عن قتادة عن خلاس بن

عمرو انه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض فقال لا يمتد بها

وهذا قول أبي قلابة قال ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرزاق عن معمر

عن أبي قلابة قال اذا طلق الرجل امرأته وهي حائض فلا يمتد بها

وهذا اختيار ابن عقيل في كتابه الواضح في اصول الفقه صرح به

في مسألة النهي يقتضي الفساد

وهو اختيار شيخ الاسلام ابن نيمية

وهو أحد الوجهين في مذهب احمد

وقال ابو جعفر الباقر لا طلاق الا على بينة ولا طلاق الا على
طهر من غير جماع وكل طلاق في غضب أو يمين أو عتق فليس بطلاق
الا لمن أراد الطلاق

والمقصود ان هؤلاء يشترطون في وقوع الطلاق اذن الشارع فيه
وما لم يأذن فيه الشارع فهو عندهم لاغ غير نافذ، قال شيخ الاسلام: وقولهم
أصح في الدليل من قول من يوقع الطلاق الذي لم يأذن فيه الله
ورسوله وبراه صحيحا لازما

والمقصود ان أحدا لم يقل ان مجرد التكلم بالطلاق موجب لترتب
أثره على أي وجه كان

(الوجه التاسع عشر) ان هذا مقتضى نص احمد كما تقدم تفسيره
الاغلاق في رواية حنبل بالغضب، وقال عبد الله ابنه في مسأله: سألت
أبي عن المجنون اذا طلق في وقت زولان عقله أيجوز؟ قال أبي: كل من
كان صحيح العقل فزال عقله عن صحته فطلق فليس طلاقه بشيء. فهذا
عموم كلامه وذلك خاصه فقد جعل تغير العقل عن صحته مانعا من وقوع
الطلاق ولا ريب ان اغلاق الغضب يغير العقل عن صحته

(الوجه العشرون) ان الفقهاء اختلفوا في صحة حكم الحاكم في الغضب
على ثلاثة أقوال وهي ثلاثة أوجه في مذهب أحمد (أحدها) لا يصح ولا ينفذ
لان النهي يقتضي الفساد (والثاني) ينفذ (والثالث) ان عرض له الغضب
بعد فهم الحاكم نفذ حكمه وان عرض له قبل ذلك لم ينفذ فان الحاكم

يجب أن يكون عالماً عدلاً، فمن نفذ حكمه قال الغضب لا يمنع العلم والعدل
فقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم للزير في شراج الحرة وهو غضبان، ومن
لم ينفذ حكمه قال الغضب يمنعه كمال المقصود وحسن التقصد فيمنعه العلم
والعدل ولا يصح القياس على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه معصوم في غضبه
ورضاه فكان إذا غضب لم يقل إلا حقاً كما كان في رضاه كذلك، ومن فرق
قال إذا علم الحق قبل الغضب لم يمنعه الغضب من العلم وحينئذ فيمكنه أن
ينفذ الحق الذي علمه وإذا غضب قبل الفهم لم ينفذ حكمه لا مكان أن يحول
الغضب بينه وبين الفهم، وهؤلاء يحتجون بقضية الزير وأن النبي صلى الله عليه
وسلم إنما عرض له الغضب بعد فهم الحكومة، والمقصود أن الغضب إذا أثر
عند هؤلاء في بطلان الحكم علم أن كلام الغضبان غير كلام الراضي المختار
وإن للغضب تأثيراً في ذلك

(الوجه الحادي والعشرون) أن وقع الطلاق حكم شرعي فيستدعي
دليلاً شرعياً، والدليل إما كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس يستوي فيه حكم
الأصل والفرع وليس شيء منها موجوداً في مسئلتنا. وإذا شئت قلت :
الدليل إما نص أو معقول نص وكلاهما منتف، وإن شئت قلت لو ثبت
الوقوع لزم وجود دليله واللازم منتف فاللزوم مثله

(الوجه الثاني والعشرون) أن نكاح هذا مثبت بالإجماع فلا يزول إلا
بإجماع مثله، وإن شئت قلت : نكاحه قبل صدور هذا اللفظ منه ثابت
بالإجماع والأصل بقاءه حتى يثبت ما رفعه

(الوجه الثالث والعشرون) أن جمهور العلماء يقولون إن طلاق الصبي
المميز العاقل لا ينفذ ولا يصح، هذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحد

الروايتين عن الامام احمد اختارها الشيخ ابو محمد وهو قول اسحق مع كونه عارفا باللفظ وموجبه بكلماته اختيارا وقصدا وله قصد صحيح وارادة صحيحة وقد أمر الله سبحانه بابتلائه واختباره في تصرفاته، وقد تقدّر عمر بن الخطاب وصيته، واعتبر النبي صلى الله عليه وسلم قصده واختياره في التخيير بين ابويه ^(١) فالغضبان الشديد الغضب الذي قد اغلق عليه باب القصد والعلم أولى بعدم وقوع طلاقه من هذا بلاريب (فان قيل) الغضبان مكاف وهذا غير مكاف لان القلم مرفوع عنه (قيل) نعم الامر كذلك ولكن لا يلزم من كونه مكافا أن يترتب الحكم على مجرد لفظه كما تقدم، كيف والمكره مكاف ولا يصح طلاقه والسكران مكاف والمريض مكاف ولا يلزم من كون العبد مكافا ان لا يمرض له حال يمنع اعتبار أقواله ونقص افعاله

(الوجه الرابع والعشرون) ان غاية التللفظ بالطلاق ان يكون جزء سبب، والحكم لا يتم الا بعد وجود سببه وانتفاء مانعه، وليس مجرد التللفظ سببا تاما باتفاق الاثمة كما تقدم، وحيث قد القصد والعلم والتكليف اما ان تكون بقية اجزاء الكسب أو تكون شروطا في اقتضائه أو يكون عدمها مانعا من تأثيره وعلى التقادير الثلاثة فلا يؤثر التكلم بالطلاق بدونها، وليس مع من أوقع طلاق الغضبان والسكران والمكره ومن جرى على لسانه بغير قصد منه الا مجرد السبب أو جزؤه بدون شرطه وانتفاء مانعه وذلك غير كاف في ثبوت الحكم والله اعلم

(١) قد ساق المؤلف رحمه الله الاحاديث الواردة في تخييره بين ابويه في كتابه (زاد المعاد) في ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد من أحق به في الحضنة مع شرح احكامها وقهها فراجع

(الوجه الخامس والعشرون) انه لو سبق لسانه بالطلاق ولم يرده
 دُين فيما بينه وبين الله تعالى ويقبل منه ذلك في الحكم في احدى الروايتين
 عن احمد الا ان تكذبه قرينة، والرواية الاخرى يُدين ولا يقبل في الحكم،
 وكذلك قال أصحاب الشافعي اذا سبق الطلاق الى لسانه بغير قصد فهو لغو
 ولكن لا تقبل دعوى سبق اللسان الا اذا ظهرت قرينة تدل عليه فقبلوا
 منه في الباطن دون الحكم الا بقرينة، وكذلك قال أصحاب مالك: من سبق
 لسانه الى الطلاق لم يقع عليه الطلاق، قالوا: ويقبل في الفتوى، وابو حنيفة
 لا يرى سبق اللسان مانعا من وقوع الطلاق، وعنه في سبق اللسان في العتق
 روايتان وقرر اصحابه بأن المرأة تملك بضعها السبب يستوي فيه القصد وعدم
 القصد كالسكران والمكره والمأزول والارضاع بالاتفاق فزوال البضع
 لا يختلف في سببه القصد وعدم القصد بخلاف العتق فان السبب الذي يملك
 به نفسه يختلف فيه القصد وعدمه، وروى ابو يوسف عن أبي حنيفة التسوية
 بينهما، ثم اختلف اصحابه فقالت طائفة هما سواء في الوقوع، وقالت طائفة
 بل هما سواء في عدم الوقوع

والمقصود ان سبق اللسان الى الطلاق من غير قصد له مانع من
 وقوعه عند الجمهور. والفضبان اذا علم من نفسه ان لسانه سبقه بالطلاق
 من غير قصد جازله الاقامة على نكاحه ويُدين في الفتوى، وأما قبوله في
 الحكم فيخرج على الخلاف، والاظهر انه ان قامت قرينة ظاهرة تدل على
 صحة قوله قبل في الحكم، والغضب الشديد من أقوى القرائن ولا سيما فان
 كثيرا ممن يطلق في شدة الغضب يحلف بالله جهد يمينه انه لم يقصد الطلاق
 وانما سبق لسانه. وحيث أن الجمهور لا يوقعون عليه الطلاق كما صرح به

اصحاب احمد والشافعي ومالك ، وفي قوله في القضاء ثلاثة اقوال اصحابها
انه ان قامت قرينة ظاهرة على صحة قوله قبل والا فلا

فصل

ومما يُبين ان الغضب ان يتكلم في الغضب بما لا يريده مارواه مسلم
في صحيحه من حديث أبي الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت ^{بطل}
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «انما أنا بشر واني اشتريت على ربي ^{في}
عز وجل أي عبد من المسلمين شتمته أو سببته ان يكون ذلك له زكاة ^{بغضب النبي}
واجرا» وفي مسند الامام احمد من حديث مسروق عن عائشة قالت دخل ⁽³⁾
على النبي صلى الله عليه وسلم رجلان فاغظ لهما وسبهما قالت فقلت يا رسول
الله لمن اصاب منك خيرا ما اصاب هذان منك خير اقلت فقال «أوما علمت
ما عاهدت عليه ربي عز وجل قلت: اللهم ايماناً مؤمن سببته أو جلدته أو لعنته
فاجعلها له مغفرة وعافية» وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة انه سمع
النبي صلى الله عليه وسلم يقول «اللهم ايماناً عبد مؤمن سببته فاجعل ذلك قربة اليك
يوم القيامة» وفي بعض الفاظ الحديث «انما أنا بشر ارضى كما يرضى البشر
واغضب كما يغضب البشر فايما مؤمن سببته أو لعنته فاجعلها له زكاة» فلو
كان النبي صلى الله عليه وسلم صريدا لما دعا به في الغضب لما شرط على
ربه وسأله ان يفعل بالمدعو عليه ضد ذلك اذ من الممتنع اجتماع ارادة
الضدين وقد صرح بارادة احدهما مشروطا على ربه فدل على عموم ارادته
لما دعا به في حال الغضب هذا وهو صلى الله عليه وسلم معصوم الغضب

كما هو معصوم الرضا وهو مالك لفظه بتصرفه فكيف بمن لم يعصمه في غضبه وتمليكه ويتصرف فيه غضبه ويتلاعب الشيطان به فيه واذا كان الغضبان يتكلم بما لا يريد ولا يريد مضمونه فهو بمنزلة المكره الذي يلجأ الى الكلام أو يتكلم به باختياره ولا يريد مضمونه والله اعلم (فان قيل) ما ذكرتم معارض بما يدل على وقوع الطلاق فان الغضبان أتى بالسبب اختياراً وأراد في حال الغضب ترتب أثره عليه ولا يضر عدم ارادته له في حال رضاه اذ الاعتبار بالارادة انما هو حال التلفظ بخلاف المكره فانه محمول على التكلم بالسبب غير مرید لترتب أثره عليه وبخلاف السكران المغلوب عقله فانه غير مكلف والغضبان مكلف مختار فلا وجه لالغاء كلامه

(فالجواب) أن يقال ان أريد بالاختيار رضاه به وإثاره له فليس بمختار . وان أردتم انه وقع بمشيئته و ارادته التي هو غير راض بها ولا بأثرها فهذا بمجرد لا يوجب ترتب الاثر فان هذا الاختيار ثابت للمكره والسكران فان لا نشترط في السكران أن لا يفرق بين الارض والسماء بل المشتراط في عدم ترتب أثر أقواله أنه يهذي ويخطئ في كلامه وكذلك المحموم والمريض ، وأبلغ من هذا الصبي المراهق للبلوغ اذ هو من اهل الارادة والقصد الصحيح ثم لم يترتب على كلامه أثر . وكذلك من سبق لسانه بالطلاق ولم يردده فانه لا يقع طلاقه وقد أتى باللفظ في حال الاختيار غير مكره ولكن لم يقصده ، والغضبان وان قصده فلا حكم لقصده في حال الغضب لما تقدم من الأدلة الدالة على ذلك ، وقد صرح اصحابنا بان من كان جنونه لنشاف أو برسام

لا يقع طلاقه ويسقط حكم تصرفه ان كانت معرفته غير ذاهبة بالكلية
ولا يضره ان يذكر الطلاق وانه أوقعه ، وما ذكرناه من دعاء النبي صلى
الله عليه وسلم ربه ان يجعل سبه لمن سبه في حال غضبه صريح في انه يريد
له اذلو أرادته واختاره لم يسأل ربه ان يفعل بالمدعو عليه ضد مادعاه عليه
اذ لا يتصور ارادة ضدين في حالة واحدة ، وهذا وحده كاف في المسألة
فهذا ماظهر في هذه المسألة بعد طول التأمل والفكر ونحن من وراء
القبول والشكر لمن رد ذلك بحجة يجب المصير اليها ، ومن وراء الرد على من
رد ذلك بالهوى والعناد ، والله المستعان ، وعليه التكلان ، وصلى الله على سيد
المرسلين ، وخاتم النبيين ، وعلى آله وأصحابه وعترته وانصاره صلاة دائمة
بدوام ملك الله عز وجل

تم نسخا على يد حامد بن أدهب التقي لقبا الاثري مذهباً في اواخر
رمضان سنة ١٣٢٧

المطلقة

قصيدة لأديب العراق معروف افندي الرصافي في الانتصار لمذهب المؤلف
وشيخه عليهما الرحمة والرضوان

بدت كالشمس يحضنها الغروب	فتاة راع نظرتها الشعوب
منزهة عن الفحشاء خود	من الخفرات آتسة عروب
نوار تستجد بها المعالي	وتبلي دون عفتها الميوب
صفاء ماء الشباب بوجنتيها	خامت حول رونقه القلوب
ولكن الشوائب أدركته	فماد وصفوه كدر مشوب
ذوى منها الجمال الغض وجدا	وكاد يحف ناعمه الرطيب
أصاب من شبيبتها الليالي	ولم يدرك ذؤابتها المشيب
وقد خلب المقول لها جبين	تلوح على أسرته النكوب
الا ان الجمال اذا علاه	نقاب الحزن منظره عجيب



حليّة طيب الاعراق زالت	به عنها وعنه بها الكروب
رعى ورعت فلم تر قط منه	ولم يرقط منها ما يريب
توثق حبيل ودهما حضورا	ولم ينكت توثقه المغيب
ففاضب زوجها الخلطاء يوما	بأمر للخلاف به نشوب
فاقسم بالطلاق لهم يمينا	وتلك اليّة خطأ وخوب

وطلقها على جهل ثلاثا
 وافتي بالطلاق طلاق بت
 فبات عنه لم تأت الدنيا
 فظلت وهي باكية تنادي
 لماذا يا نجيب صرمت حبي
 ومالك قد جفوت جفاء قال
 ابن ذني الي قد تك نفسي
 أما عاهدتي بالله ان لا
 لئن فارقتي وصددت عني
 وما ادماء نرتع حول روض
 فما لفتت اليه الجسد حتى
 فراحت من تحرقها عليه
 تشم الارض تطلب منه ريحا
 وتمزع في الفلاة لغير وجه
 بأجزع من فؤادي يوم قالوا
 كذلك يجهل الرجل الفضوب
 ذوو فتيا تعصبهم عصب
 ولم يعلق بها اللذام المعيب
 بصوت منه ترتجف القلوب
 وهل أذبت عندك يا نجيب
 وصرت اذا دعوتك لا تجيب
 فاني عنه بعدئذ اتوب
 يفرق بينا الاشوب؟
 فقلبي لا يفارقه الوجيب
 ويرتع خلفها رشاً ريب
 تخطفه بأزمته ذيب
 بداء ما لها فيه طيب
 وتحب والبغام هو التحيب
 وآونة لمصرعه تؤوب
 برغم منك فارقت الحبيب

فأطرق رأسه خجلاً وأغضى
 نجية أقصري عني فاني
 وما والله مجرك باختيار
 فليس يزول حبك من فؤادي
 ولا أسلو هواك وكيف أسلو
 وقال ودمع عينيه سكوب
 كفاني من لظى الندم اللبيب
 ولكن هكذا جرت الخطوب
 وليس العيش دونك لي بطيب
 هوي كالروح في له ديب

سلي غني الكواكب وهي تسري
فكم غالبتها بهواك سهدا
خذي من نور (رتجن) شعاعا
والقيه بصدري وانظري
وما المكبول التي في خضم
فراح بقطه التيار غطا
بأهلك يا ابنة الابداد مني

بجح الليل تطلم أو تغيب
ونجم القطب مطلم رقيب
به للعين تنكشف الغيوب
تري قلبي عليك به ندوب
به الامواج تصعد او تصوب
الى أن تم فيه له الرسوب
اذا انا لم يعد بك لي نصيب ا

ألا قل في الطلاق لموقعه
غلوت في دياتكم غلوا
أراد الله تيسيرا وانتم
وقد حلت بأمتم كروب
وهي حبل الزواج ورق حتى
نحيط من لعاب الشمس أدلت
يمزقه من الافواه نفت
فدى (ابن القيم) الفقهاء كم قد
فقي (اعلامه) للناس رشد
نحا فيما أتاه طريق علم
وبين حكم دين الله لكن
لعل الله يحدث بعد أمرا

بما في الشرع ليس له وجوب
يضيق ببعضه الشرع الرحيب
من التفسير عندكم ضروب
لكم فيهن لا لهم الذنوب
يكاد اذا تفقت له يذوب
به في الجو هاجرة حلوب
ويقطعه من النسم الهبوب
دعاه للصواب فلم يجيبوا
ومزدجر لمن هو مستريب
نحاهما شيخه الخبر الاديب
من الغالين لم تعه القلوب
لنا فيخيب منهم من يخيب

فهرس الكتاب

صفحة

- ٢ فاتحة الكتاب
- ٥ الدليل الاول من الكتاب على عدم وقوع طلاق الفضيان
- ٧ « الثاني » ■ « » « » « »
- ٨ ■ الثالث « ■ « » ■ « » « »
- ٩ « الرابع والدليل الخامس » « » « »
- ١٠ حديث « لا طلاق ولا عتاق في اغلاق »
- ١١ معنى الاغلاق
- ١٢ اقسام الفضب
- ١٤ دلائل السنة على عدم وقوع طلاق الفضيان
- ١٥ آثار الصحابة الدالة على عدم وقوع طلاق الفضيان
- ١٧ دلالة اصول الشريعة « » « » « » « »
- ٢٠ التعارض والترجيح في « » « » « » « »
- ٢٢ انواع الاكراه
- ٢٤ كون الفضب مرضا من الامراض
- ٢٧ قاعدة الشريعة في العوارض النفسية
- ٢٨ صور الطلاق في حال الفضب

صفحة

- ٣٠ المجنون والمبرسم والموسوس والمهاجر والسكران
 ٣١ كون مجرد التلفظ بالطلاق لا يوجب وقوعه
 ٣٣ الطلاق المحرم
 ٣٤ اختلاف الفقهاء في صفة حكم الحاكم في النضب
 ٣٨ كون التلفظ بالطلاق من غير قصد يمنع وقوعه الجمهور
 ٣٩ غضب النبي صلى الله عليه وسلم
 ٤٠ كون المراهق لا يترتب على كلامه أثره
 ٤٢ المطلقة — قصيدة للرصافي

(يقول حسين وصفي رضا مصصح الكتاب)

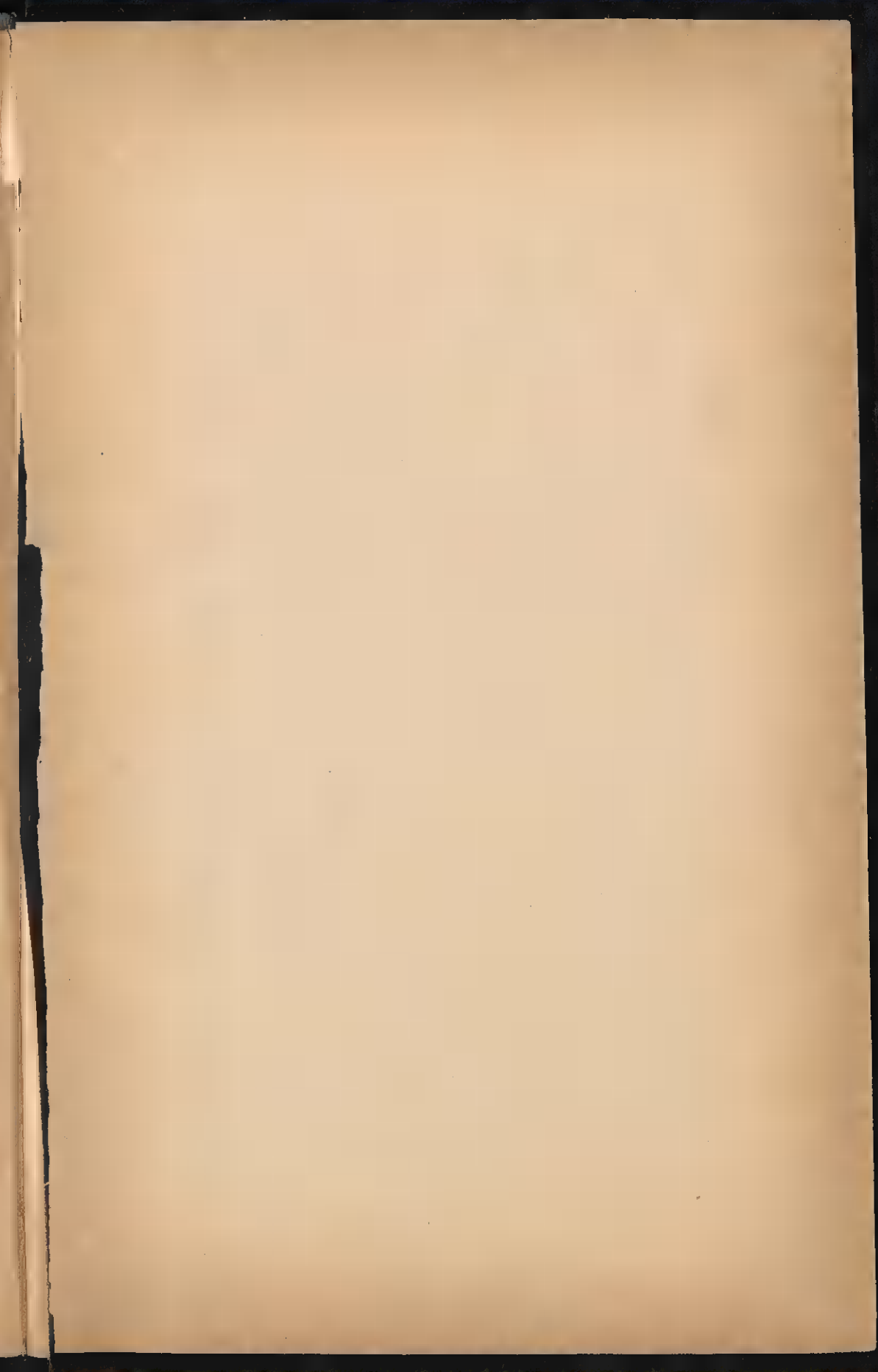
• تنبيه • وقعت أغلاط قليلة في طبع هذا الكتاب بسبب تحريف قليل في النسخة التي طبع عنها وكنت بعثت بكراريسه الى صديقي الاستاذ القاسمي ليقابلها على النسخة الاصلية في دمشق فردها الي بعد التنبيه الى الاغلاط وهذا يانها :

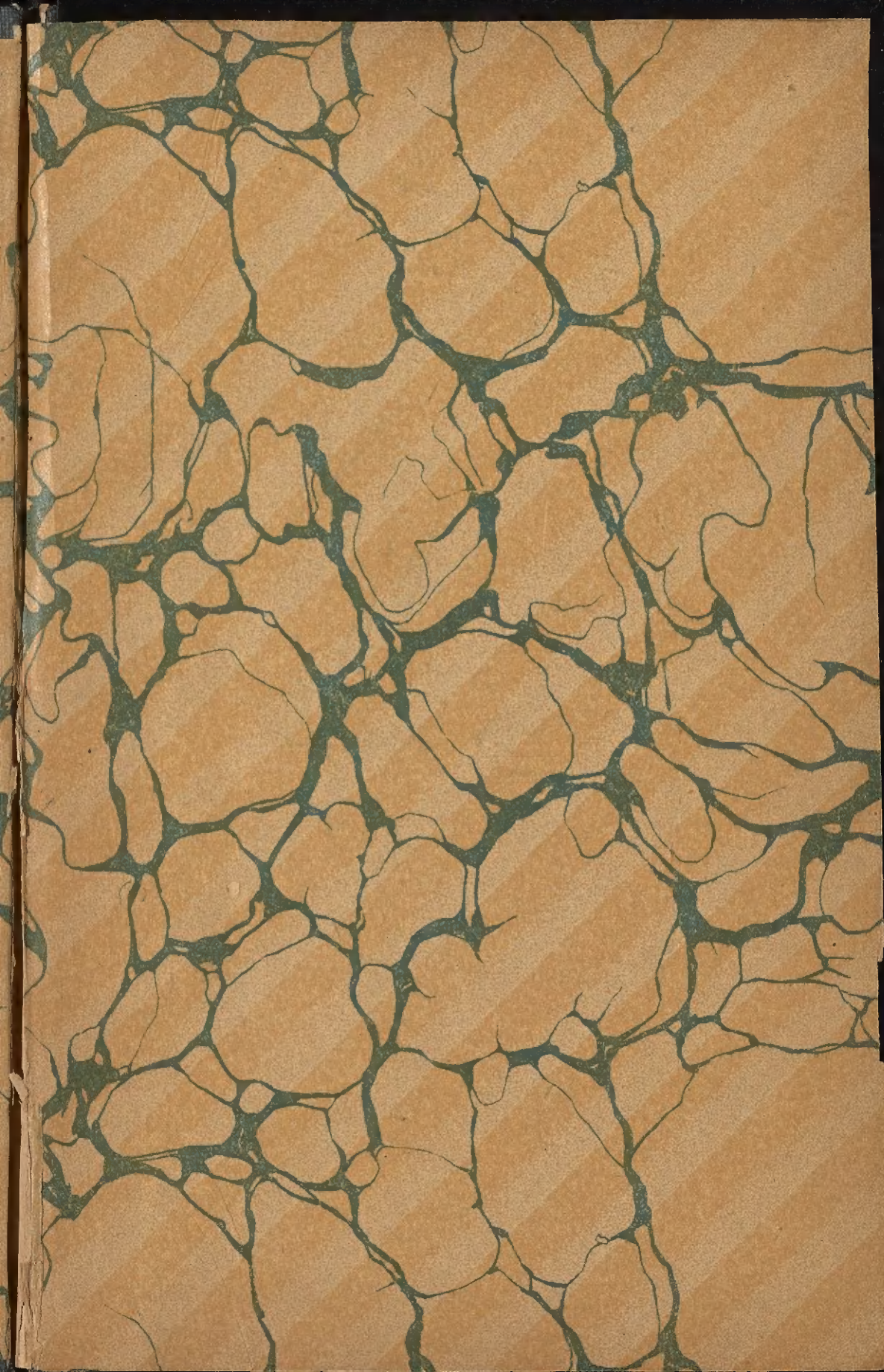
صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢	١	والسميع العليم	السميع العليم
٤	٢١	الرسام	البرسام
٦	١٠	يقصده	يعقده
٨	٥	لثلا	لا
١٠	١٩	فسره	فسر
١٣	٢	وأوثله	واوائله
١٣	١٣	والقسم	القسم
١٥	٢	بتعيين	بتمين
١٥	٢	«	«
١٧	١٢	راحلة	راحله
١٨	١٠	الحاصل	الحامل
١٩	٨	اختياره	اختياره وارادته
٢٠	٧	فهو	فهذا

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢١	■	بالم	بالم يكن
٢١	١٥	اعتبار	اعتبار نذر
٢٢	٢	فيها	فيهما
٢٣	■	او	واذا كان
٢٣	٢	يترتب	يرتب



ورأيت كلمتين لم ينبه اليهما الاستاذ ولعلمهما محرفتان في النسخة الاصلية
أحدهما في ص ١٣ س ١٣ كلمة الفضبان ولعل صوابها «الغضب» والآخرى
في ص ١٦ س ٧ كلمة جميعا ولعل صوابها «جميعها» وكذلك ما جاء في ص
٤١ س ٣ من قوله : صريح في انه مريد له ، ولعل صوابها «غير مريد له»
كما يقتضيه المعنى والسياق والله سبحانه وتعالى اعلم





893.799

532

Jauziyah

Ighāthat al-lahfān fī ḥukm ṭalāk
al-ghadbān

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58942157

893.799 J32

Ighathat al-lahfan f



893.799 J32